Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université Mohammed Bou diaf - M'sila

Institut de Gestion des Techniques Urbaines

Attestation de participation

Le président du séminaire international intitulé : **GESTION URBAINE ET GOUVERNANCE LOCALE**, organisé le 13-14 Mars 2018, par l'institut de gestion des techniques urbaines de l'université de M'sila, en collaboration avec le laboratoire d'étude historique, sociologique et changements sociaux et économiques,

atteste que : **Hadjab Madani**

a présenté **un Poster**, en tant qu'auteur principal, intitulée :

المشروع العمراني آلية جديدة للتسيير الحضري

Les auteurs secondaires : Tacherift Abdelmalek, , .

Directeur de l'institut

Président du séminaire

المشروع العمراني آلية جديدة للتسيير الحضري

حجاب مداني جامعة محمد بوضياف - المسيلة

HADJAB28GTU@GMAIL.COM

أ.د.تاشريفت عبد المالك جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Tacherifate Abdelmalek@Hotmail.com

مخبر التقنيات العمرانية و المحيط جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملخص:
عرفت المنظومة العمرانية للمدن الجزائرية تطورا و نموا سريعا وهذا ما فرض عدة اعتبارات تخطيطية منها الاعتبارات البيئية التي تعتبر الإطار العام للتنمية.
والعمران هو الذي يبين تطور المدينة ومستوى تحضرها ولهذا الغرض تسعى الدول لوضع سياسة عمرانية تساهم في إبراز الوجه الأحسن للمدينة عن طريق التنمية المحلية لأن قراراتها تعرف التطبيق على هذا المستوى عن طرق أدوات التخطيط التي تكون في مجملها ذات طابع تقني إلا أن عملية ضبطها وتسييرها يقتضي صدور نصوص قانونية ترتبط بمدى ملائمة المشاريع العمرانية للبيئة التي تقام عليها و مدى توافقها مع الاعتبارات البيئية ، خاصة بعد إن أدت المشكلات البيئية إلى إعاقة حركة وتوسع المدن، نتيجة تداخل مختلف عناصر ووظائف المدينة وخاصة مشاريعها العمرانية، ذلك ما فرض القيام بتحليل ودراسة هذه المشاريع داخل المدينة من منظور بيئي.
والجزائر لم تخرج عن هذا المسار فمنذ الاستقلال أصدرت العديد من النصوص القانونية من أجل تنظيم العمران ومنحه نسق جمالي يعبر عن الهوية الجزائرية ولكن المشاريع العمرانية في مدننا لانعكس الصورة الحقيقية التي تتطلبها الحياة الحضرية والتي تلبي مختلف متطلبات مستعملي الوسط الحضري.
فبرغم من كل هذه المحاولات التي تسعى جاهدة لإيجاد حلول عملية وواقعية للمشاكل المتعلقة بالمشاريع العمرانية خاصة منها الجانب البيئي الذي يستحق منا الاهتمام و يتطلب إجراء ذلك توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع العمرانية والجوانب الصحية والبيئية لهذه المشاريع وكذلك تفادى كافة السلبيات الممكن حدوثها نتيجة إقامة بعض المشاريع التنموية وذلك بالأخذ في الاعتبار حالة البيئة بعد وقبل إقامة مختلف هذه المشاريع شأنها في ذلك شأن دراسة الجانب الاقتصادي لإقامة مثل هذه المشاريع ، بل إن جانب البيئي للمشاريع التنموية يفوق في الأهمية الجانب الاقتصادي حيث أن الآثار البيئية للمشاريع قد يصعب تقييمها ماديا بسبب تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية في هذا التقييم حيث أن العوامل البيئية أو الآثار البيئية السيئة لوجود بعض مشاريع العمرانية لا يمكن تقدير الأضرار الناتجة عنها ماديا بسبب البعد غير المنظور على الصحة العامة لهذه الآثار.
وتعود هذه المشاكل إلى أسباب منها نقص التخطيط في ميدان العمران والمشاريع العمرانية وعدم مراعاة أدوات التهيئة والتعمير كأدوات قانونية.

الكلمات الدالة :
العمران – المدينة –المشروع العمراني –السياسة العمرانية –البيئة الحضرية –التسيير الحضري

Résumé:

le système urbain des villes algériennes a connu un développement et une croissance rapide, ce qui a exigé plusieurs considérations de planification, y compris les considérations environnementales, qui sont le cadre général pour le développement .

la construction montre l'évolution de la ville et le niveau de son progrès c'est pourquoi les pays cherchent à développer une politique des zones urbaines contribuent à mettre en évidence le meilleur de la ville par le développement local parce que le processus de son application connue à ce niveau des moyens des outils qui sont dans l'intégralité de nature technique de planification, ce qui nécessite la délivrance de textes juridiques liés à des projets de construction appropriées pour l'environnement et leur compatibilité avec les considérations environnementales mesure tenues, surtout après les problèmes environnementaux ont entravé le mouvement et l'expansion des villes, en raison de divers éléments et fonctions du recouvrement de la ville et des projets de construction privée, de sorte que l'imposition de l'analyse et l'étude de ces projets dans la ville d'un point de vue environnemental.

L'Algérie a respecté ce processus on publiant plusieurs textes de loi depuis l'indépendance afin de réglementer la construction et de lui donner une mise en page esthétique exprime l'identité algérienne, mais les projets de construction dans nos villes reflète la véritable image requis par la vie urbaine et qui répondent aux divers besoins des utilisateurs des zones urbaines.

Malgré toutes ces tentatives pour trouver des solutions pratiques et réalistes aux problèmes concernant les projets urbains , y compris les aspects de l'environnement qui mérite notre attention et exige l'équilibre entre les aspects économiques et sociaux des projets urbains, la santé du milieu urbain et les aspects environnementaux de ces projets, en évitant tous les aspects négatifs qui peuvent survenir à la suite de la création de certains projets de développement et en tenant compte de l'état de l'environnement avant et après la mise en place de ces différents projets comme l'étude de l'aspect économique de la mise en place de tels projets, sans oublier le côté économique, où les impacts environnementaux des projets peuvent être difficiles à évalués financièrement à cause de l'interférence des facteurs économiques et sociaux dans cette évaluation ainsi que certains projets urbains et facteurs environnementaux ne peuvent pas évaluer les dommages causés car les perspectives ne respectent la santé publique de ces effets.
Ces problèmes sont dus, y compris à un manque de planification dans le domaine des projets d'urbanisation et de la construction et sans observance des aspects des outils de développement comme outils juridiques.

Mots clés:
urbanisme- la ville- projet urbain - La politique urbaine- Environnement urbain- Gestion urbaine

مقدمة :

عرف المشروع العمراني تطور و اهتمام كبير في الحقبة الأخيرة وهذا راجع لمجموع المعاني التي تساهم و تساعد في تطور المدن وذلك من خلال الصورة المستقبلية التي يرسمها وفق توجهات البيئة المستدامة .

ولتحقيق هذا لن يكون إلا بتطوير الآليات والقوانين التي تساهم في نجاح المشروع العمراني مراعين بذلك جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويجب أن تكون هناك إرادة سياسية تساعد في رصد الإمكانيات البشرية والمادية من اجل تحقيق الهدف المنشود بعيدا عن التصورات المبنية عن الأحلام وتخيلات الغير قابلة للتجسيد و دون الإخلال بمبادئ التنمية المستدامة وخاصة الجانب البيئي منها لان أي ضرر يصيب هذا الجانب يعود بالسلب عل جميع الجوانب وعلى كل ما يحيط به و لأنها هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان .

ومن هنا فان المشروع العمراني هو كبديل لعملية التخطيط التقليدي للمدن لأنه عملية مرنة وأكثر انفتاحا لخلق مجال متجانس ومتوازن في ظل إستراتجية شاملة ومتكاملة ولا يمكن تجسيد إلا بالمشاركة الفعالة للمواطنين وعمليات التفاوض بين مختلف المتدخلين.

و تماشيا مع هذه المنطلقات التحليلية نبلور سؤال الانطلاقة كالتالي:

هل يستطيع المشروع العمراني كآلية جديدة تعتمد على ادماج مختلف الابعاد و الفاعلين والحد من المركزية في التسيير الحضري أن يعالج المشاكل التي تعاني منها المدينة ؟

I الفرضيات:

يعتبر المشروع العمراني اداة ناجعة و فعالة في التسيير الحضري, ذو دور هام في اعطاء نفس جديد للمدينة و خلق حيوية و ديناميكية و نشاط داخل المدينة .

II أهداف الدراسة :

لكل دراسة هدف تصبو إليه كآلية لكشف الغموض الذي يعتليها، وفي خضم هذه المنطلقات البحثية تضمنت الدراسة الأهداف التالية:

- ❖ محاولة الوقوف على أهم مشاكل المشاريع العمرانية وكشف أسبابها، و إبراز أين يكمن الخلل (في التشريع أم في المتدخلين).
- ❖ ابراز المشروع العمراني كأداة فعالة في التسيير الحضري

III المنهج :

قصد الإحاطة والإلمام بأهم أبعاد ومضامين الدراسة، وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي هو شكل من أشكال الوصف والتحليل و التفسير العلمي، بغية وصف الظاهرة كما و كيفا، بواسطة جمع المعلومات النظرية و المعطيات الميدانية و تصنيفها و تحليلها وإخضاعها للدراسة لذلك فهو المنهج المناسب لطبيعة بحثنا،لأنه يهدف في الأساس إلى فهم الظواهر المدروسة اعتمادا على ثلاث عمليات متواصلة و مترابطة، و هي وصف الجوانب المرتبطة بالظاهرة،ثم إجراء عملية التحليل من اجل تفسيرها وفهمها،ثم استخلاص وتثبيت النتائج.
و قد رأينا بانا هذا المنهج هو الأكثر الماما بجوانب المشكل المدروس،لأنه يسمح بتوظيف جميع المعطيات المرتبطة به كانت كمية أو كيفية، نظرية أو ميدانية .

IV الاطار المفاهيمي :

1- مفهوم المشروع العمراني :

ظهر المشروع العمراني بعد الحرب العالمية الثانية وهذا نتيجة المشاكل التي كانت تتخبط فيها المدن و تفاقمها ما أدى إلى التفكير في إيجاد الحلول المناسبة لها ،وقد ساعدت النظرة الاستشرافية التي يعطيها المشروع العمراني في تطوره وتزايد الاهتمام به في الفترة الأخيرة ليصبح أكثر استعمالا في مجال التخطيط وقد تم استبدال مفهوم المخطط "Plan" الذي كان يستعمل بشكل كبير من طرف الفاعلين في مجال التهيئة والتعمير بمصطلح المشروع العمراني "Project Urban"وهذه الازدواجية في إعادة التسمية "المشروع" و"العمراني"أنتجت نوع من الغموض في المفهوم . وقد عرفه سوكولوف بأنه " عملية رئيسية حاملة لصورة ينبغي أن تحفز عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية و الحضرية المتسارعة "**(Sokollof- B , 2000,p51-61)** .

حيث اعتمد في تحديد هذا المفهوم على مشروع مدينة برشلونة الذي دامت الأشغال به لمدة 20 سنة مما جعله ورشة مفتوحة وفي تطور دائم.

وعرفه ماسبونجي المدافع عن فكرة مختلف الرهانات التي بإمكانها أن تساهم في إنجاح المشروع العمراني غلى انه " إستراتجية فكرية وتصورية خصصت للمدينة ، وتعبير تصور معماري وعمراني لتحديد شكل للمدينة التي تحمل الرهانات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الحضرية والإقليمية "**(M asbounji.A ,2002,p23)**.

وقد ارتكز في تعريفه هذا على التماسك الحضري ويتعداه إلى الإقليمي وكذلك يسلط الضوء على جميع الركائز التي يجب على المشروع العمراني احترامها مثل : التنمية المستدامة ، المحيط والبيئة الطبيعية و الرهانات الاقتصادية التي في مجملها هي غاية مرجوة، لكنه أهمل العامل الأساسي للتفاعل بين مختلف المتدخلين ألا وهو مبدأ التشاور الذي يمثل اللبنة الأساسية لنشأة هذا المفهوم .

وهو كذلك "يعتبر نوع من التدخل العمراني المتميز بهدف تنظيم متدرج للمدينة بتصنيفه للسكان وتقسيم الوظائف العمرانية (سكن- صناعة- تجارة...الخ)، وهو الوسيلة المنوط لها تسير التوسعات العمرانية للمدن وعليه أصبح هدف لتنظيم النسيج العمراني والمحافظة على التمايز الاجتماعي بين السكان" **(PatriaIngallina, 2001,p24).**
مفهوم المشروع العمراني ليس بسيطا كما نتصوره لأنه يضم مجموعة من الأبعاد التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في ظل تفاقم وتزايد الأزمات الحضرية والاختلالات الوظيفية التي تعرفها المدينة ، وهذا بسبب عدم ملائمة أساليب التخطيط والأدوات المستخدمة التي أصبحت غير قادرة على حل هذه المشاكل التي تتفاقم بوتيرة متسارعة .

ولتفاعل مع كل هذه المستجدات أصبح لزاما التعامل معها عبر سياسات التسيير الحضري والتدخل من اجل تحقيق الفاعلية في ظل إبعاد التنمية المستدامة . ومن كل هذا تم صياغة تصور جديد ضمن مفهوم المشروع العمراني يشمل جميع التوجهات والخصائص (الليونة ، التنسيق ، الشمولية ، الشراكة و التشاور) لتلبية جميع المتطلبات الجديدة ، وينظر لهذا التصور كمجموعة من الأفكار جاءت لتعويض التخطيط التقليدي الذي ساهم غي إيجاد نوع من القطعية والتباعد في إستراتجية تسيير المدينة .

وفي الوقت الراهن كلمة " المشروع " أصبحت تستعمل على نطاق واسع وفي شتى المجالات والقطاعات سواء العام أو الخاص ،في تمثل بشكل عام الصيرورة والربط بين مختلف الفاعلين المشتركين لتحقيق الأهداف المسطرة وتفعيل الوسائل لتحقيقها في مجال العمران ،إذا فان كلمة مشروع تعطينا ثلاثة أبعاد :

- **المشروع العمراني السياسي :** يمثل هذا المشروع تدخلا لصالح إقليم بحيث يتم اقتراح صورة استشرافية كليه للمستقبل بالنسبة للسياسية لم يعد رسم المستقبل سهلا وبسيطا كما كان في السابق نتيجة للتحولات الكبرى اجتماعيا , اقتصاديا, تقنيا والتي تحتم اللجوء إلي المختصين فالحلول الآنية البسيطة التي كانت تعتمد لحل مشاكل ظرفية لم تعد قادرة علي الوفاء لذلك في محيطنا المعاصر .
- **المشروع العمراني المعماري :** يتعلق هذا المشروع بعمليات انجاز مشروع عمراني بتدخل نقطي يحمل معني ما يسمي في الدول الانجلوسكسونية ب"urbanesien"وبالمعني الفرنسي ما يسمى "gestion.des villes" لا يفرق كثير من الباحثين بين المشروع العمراني العملي والمشروع العمراني المعماري لتشابههما وتتداخل العمليات المصاحبة لكل منهما.
- **المشروع العمراني العملي(تطبيقي):** يعبر هذا المشروع عن الانتقال من المصلحة الواسعة كما رأينا المشروع العمراني السياسي يحل محلها نظرة عمرانية تحاول تحقيق مصلحة ذات أبعاد مضبوطة داخل المدنية عن طريق تدخلات عمرانية مركزة ونقطية مقتبسة مما يسمي بالعمران العملي الذي يقوم علي تحديد وتنفيذ المشاريع بصفة مدققة فقد انتقل المخططون في أوروبا من مخططات الكبرى إلى المشاريع المركزة .

2- <u>السياق التاريخي للمشروع العمراني</u>

برز المشروع العمراني في بداية الثمانينات (1980) كآلية جديدة لتدخل على المجال الحضري وهذا نتيجة مجموعة من العوامل : تطور الإطار القانوني العام وتوجه القرار من المركزية إلى السياسة اللامركزية في جانب التعمير على المستوى البلدي ، وكذلك عجز الأدوات التقليدية للتعمير التي أصبحت لا تساعد رؤساء البلديات على التصدي للمشاكل العمرانية التي تعاني منها المدن و من جهة أخرى هي لم تستطع مواكبة التطور والنمو الاقتصادي السريع وبروز المؤسسات كفاعلين أساسيين في التنمية العمرانية ، وظهور نمط آخر من التسيير الذي يمكن تطبيقه على المدينة يساعد على إبراز صورة المسير كمؤسسة تساهم في وضع إستراتجية تساعدها في تهيئة المناطق لجلب الاستثمارات (مشاريع)وبالتالي التقليص من البطالة وهذه الإستراتجية تجمع بين المظهر العمراني والمظهر الاجتماعي والاقتصادي كهدف أساسي في تهيئة وتخطيط المدينة .

تماشيا مع الحراك الاقتصادي والتبادلات الاجتماعية عاصرت مخططات التعمير هذا التطور وذلك بفرضها نوع من ترشيد في استهلاك المجال ، وبعد سنة (1980) أصبح الجانب الاقتصادي هو المحرك الأساسي في تطور المدن وهذا ما نتج عنه سباق بين مختلف البلدان والأقاليم والمدن و أصبح كذلك مقياس لتحضر وتقدم الأمم ، وهنا أصبح لزاما على أساليب التعمير أن تكون أكثر نوعية لجلب اكبر قدر من الاستثمارات والنشاطات وهذا بتكييف أدوات التعمير من ناحية المحتوى والشكل لكي تتوافق مع التحول من التخطيط الكمي إلى التخطيط النوعي الذي يكون بحساب الاحتياجات انطلاقا من الوضعية الحقيقية وليس وفق معايير رقمية.

"أثرت الضغوطات التنافسية في شكل الإنشاءات و السياسة التجارية العالمية خاصة في أوربا أين لجأت سياسة المدن للاستشارة الإستراتجية لفهم أحسن لشخصيتها ، وتشخيص الهوية من التسيير المدينة المؤسسة وتحديد المشروع العمراني أو المشروع المطبق على المدينة والذي يمس الفائدة العامة على عكس مشروع المؤسسة الذي يرفع رهانات الفائدة الخاصة وإستراتجية المؤسسة تقوم على مشروع وحيد ، لكن التسيير الحضري يقوم غلى نظرة إستراتجية تتموضع على ثلاثة مشاريع تكون المدينة دائما حقيقة ثلاثية : المجال ، الإرث الحضري ، البعد السوسيو _اقتصادي . و يعتبر هو الترجمة المجالية لتوجهات أدوات التهيئة و التعمير أول مستوى للمشروع العمراني"

(P. Merlin - F. Choay, 2009,p726-727) و في هذا الصدد سنقوم بعرض بعض التجارب الأوروبية و تشكل التجربة الايطالية للمشروع العمراني في مدينة بولونيا الخطوة الأولى لنهج جديدة لعملية التخطيط الحضري للدول الأوربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي .

و شكل تسيير التراث التقليدي والجانب المعماري القديم و كيفية إعادة إدماج السكن لاجتماعي داخل المراكز الحضرية العتيقة خاصة في مدينة بولونيا ،بالإضافة إلى مشكلة التعمير التي اعتمدت على التجمعات الكبرى وتكييف شبكة الطرق مع وسائل النقل الجديدة والتهيئة التقنية للمراكز القديمة أهم المشاكل الرئيسية في ايطاليا مع نهاية الستينات (1960).

و تعتبر مدينة بولونيا إحدى المدن الأوربية التي تطورت بشكل كبير بعد النهضة الصناعية حيث قدر عدد سكانها 430.000 نسمة ، وهي من المدن ذات التراث المعماري والعمراني وهدا ما يظهر جليا في مركزها العتيق ونسيجها العمراني القديم ، وهذا ما دفع بالجهات الفاعلة إلى التفكير في كيفية حماية والحفاظ على هذا التراث العمراني إثناء عمليات التدخل على النسيج القديم .

إن هذا التوجه دفع إلى اعتماد مفهوم التعويض "Recupero"الذي يشتمل على المقاربة النظرية و العملية وله بعد فلسفي ، يهدف إلى ترسيخ فكرة وحدة المدينة التي كانت تعتبر منذ القدم كجزأين منفصلين : المركز القديم الذي يتطلب التثمين والذي يشكل هوية المدينة والمجتمع وإحياء الضواحي والتوسعات الجديدة التي لا تحمل أي قيمة تاريخية أو رمزية .**(Boufanara Karima,2008,p20)**

كانت فكرة التدخل على المدينة بولونيا ترتكز على الإستراتجية التي تأخذ بعين الاعتبار المدينة الحالية داخل مضمونها الشامل مع الاعتماد على البعد التشاركي لمواطنيها وهذا مثل توجه جديد خلال تلك المرحلة .

أما في فرنسا فقد ظهر مصطلح المشروع العمراني خلال فترة السبعينات (1970)جاء مرادفا لمعنى التركيبة العمرانية ، وهو يشتمل أيضا غلى فكرة المشروع المعماري على المستوى الواسع و الكبير ،أي أن فكرة المشروع التقليدي "كلاسيكي" أصبحت اتساعا وتعقيدا غلى مستوى المدينة التي تقوم على تدخل مجموعة من الاختصاصات و الجهات الفاعلة وليس فقط على عملية تنظيم المجال ، ومن كل هذا أخذت العملية ازدواجية في التسمية مابين "المشروع" و "التمدن أو الحضرية" .

وفي فرنسا قد لعبت الدراسات النقدية دور توجهي لسياسة التخطيط الموجه من قبل رؤساء البلديات والمسيرين وهذا بإهمال رأي المواطنين ومشاركة مستعملي المجال العمومي ، التي تشكل الركيزة الأساسية للحياة الاجتماعية لان العلاقة بين المستعمل والمجال هو المبدأ الذي انطلق منه المفكر ديفيبو وافقه كل من هويت و ريموند في هذا الطرح حيث أنهما جمعا بين "اختيار المجال والسلوك الحضري ". **(بيبيمون وليد. 2012،ص76)**

و المشروع العمراني يعتبر كوسيلة مساعدة غلى تحقيق و تثمين هذه العلاقة التي تسعى للتنسيق بين البعد المجالي والتركيبة البشرية ، ولنجاح هذه الإستراتجية يجب الارتكاز على منطق الشمولية للمدينة أو التجمعات الحضرية ككيان واحد .

"بإضافة مبدأ الشمولية فالمشروع العمراني مرتبط بالزمن ، حيث يرافق عملية التحولات الحضرية المستمرة عبر الزمن **(PatriaIngallina, 2001,p09)**."

وهي النتيجة التي استنتجها ديفيي من خلال دراسته للمشروع العمراني لتجمع سهل "سانت دوني " الذي تم وضعه بالتعاون و الاشتراك ما بين مجموعة من البلديات "سانت دوني و مقاطعة بارفيي " والغرض منه كبح التأثيرات السلبية الناتجة على التوطين الصناعي في هذه المنطقة .

ومن كل هذا فقد شكل المشروع العمراني قاعدة أساسية لتدخل مختلف الجهات مع تحديد مختلف الوظائف والإستراتجية الزمنية من اجل إبراز ديناميكية عملية الإنتاج ، فالمشروع هو عملية للمشاركة و الحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة وجميع التخصصات ذات الصلة لتوصل إلى نتائج أو الأهداف المرجوة التي تتم ضمن منطق الشمولية ومرتبط بالبعد الزمني .

3- <u>مبادئ المشروع العمراني :</u>

يلخص دانيال بانسون"Daniel Pinson"مبادئ المشروع العمراني في ثمانية نقاط تمثلت في:

- يجب اعتبار المشروع العمراني على انه عملية ونتيجة"processus et résultat "في نفس الوقت وليس كنتيجة فقط دون عملية (من حيث طرقه وأساليبه).
- المشروع العمراني يفكر ضمن الشمولية في أبعاده التكاملية وبطريقة تنسق بين مختلف القطاعات (السياسية ،الاقتصادية ،التقنية.....)
- المشروع العمراني يفكر في المدينة الحالية وليس ضدها أو بعيد عنها ،كإعادة بناء وإنشاء مدينة فوق مدينة وليس كنمو أو امتداد للمدينة .
- المشروع العمراني يفكر بالعلاقة القائمة بين مختلف المتدخلين ، فهو يسعى إلى الوصول للفائدة المشتركة و التراضي عوض التضارب و التشارك في القرار عوض المبادرات المفككة التي لا تخدم المدينة .
- المشروع العمراني يعمل وفق مبدأ التوازن والاستمرارية على المدى القصير والطويل وليس ضمن الاستعجال والاستجابة للازمة (استغلال الفرصة المناسبة دون إلحاق الضرر بالموارد من اجل حاجيات الأجيال القادمة).
- المشروع العمراني نظام ونص مفتوح قابل للتكييف، وليس مغلقا نهائيا ، أي انه يراعي ويتماشى مع العقبات و التحولات السياسية والاقتصادية ، ومفتوح على التفاوض والنقاش .
- المشروع العمراني هو وسيلة ونص قابل للتجسيد و التعديل وقابل للتعويض وليس كحالة مثالية غير قابلة للتبديل ،أي انه يمكن تحقيقه سياسيا واقتصاديا وليس تقنيا فقط.
- المشروع العمراني يفكر على انه نظام معقد (لا يقتصر على التقنية فقط) من حيث الخاصية المجالية (التنوع الحضري و ليس الاحتكار الوظيفي)، ومن الخاصية الزمنية (تسيير وإدارة التغيرات والارتياب). **(Siham BESTANDJI: 2008,p175)**

بعد التطرق لمبادئ المشروع العمراني التي صنعها دانيال يانسون إلى ثمانية مبادئ كما سبق ذكرها من حيث أن المشروع العمراني عملية و نتيجة ضمن الشمولية في أبعاده التكميلية

4- <u>مستويات المشروع العمراني :</u>

بالبحث عن مستويات المشروع العمراني أنها توجهنا مباشرة إلى مستويات التخطيط ، كما أن هذه المستويات تهدف إلى معرفة مدى ملائمة محيط الممارسة الذي يعتبر عنصر أساسي لتقييم قابلية الحياة واستمرارية المشروع العمراني ، أي انه لمعرفة المستوى الأول للمشروع العمراني (تحت أي مستوى يندرج ؟) يجب علينا أن نعرف مستوى تقرير سياسات التهيئة للمجال الحضري .

وحسب المقياس والمستوى المعين يأخذ المشروع العمراني عدة تسميات مختلفة : حسب قاموس التهيئة والتعمير "هناك ثلاثة أنواع من الدلالات حسب المقياس الإقليمي : المشروع العمراني السياسي ، المشروع العمراني العملي ، المشروع العمراني المعماري والعمراني. **(P. Merlin - F. Choay, 2009,p648)**"

أما انجلينا فقد صنفت المشاريع من ناحية التخطيط الاستراتيجي بشكل تصاعدي من المحلي إلى الشامل ،كما أن تمفصل هذه المستويات يضمنه تمفصل إستراتجية التخطيط ، ويأتي التصنيف الاستراتيجي المحدد من قبل انجلينا لمستويات المشروع العمراني كالآتي :

4-1 التخطيط الاستراتيجي من المستوى المحلي إلى المستوى االوطني :(Patria Ingallina, 2001,p15)

خلال السنوات الماضية أدت اللامركزية في الإمكانيات والقرارات الخاصة بالتهيئة والتعمير إلى التخطيط على المستوى البلدي ، عن طريق احتكار المخططات وذلك بعرض كل بلدية لمشروعها الاستراتيجي للنهوض بالاقتصاد و حل المشاكل الاجتماعية ، ولتنفيذ هذه الإستراتجية كان لزاما على السلطات المحلية والفاعلين الإداريين تبني طرق تهتم بالتسيير الخاص و تتماشى مع التسيير العمراني وهذا ما يتيح لهم إقامة مشروع استراتيجي على المدى الطويل .

فمفهوم المشروع (projet) يحمل عدة أبعاد منها المرونة ، التعامل مع المستجدات ، إشراك السكان والمستثمرين في رسم صورة شاملة ومتكاملة وموحدة للمشروع مما يتناقض مع مفهوم كلمة مخطط (Plan).

"إلا أن التخطيط الاستراتيجي كضرورة لا يزال يطرح نفسه ، كخيار حتمي لا بد أن تنتهجه كل بلدية ساعية إلى تطوير مجالها ، وكذلك يجب التفريق بين التسيير الخاص (مجموع آليات التسيير الخاصة بكل بلدية التي تراعي قدراتها : التقنية ، المادية ، البشرية) وبين التسيير الحضري (مجموع الآليات التقنية و القانونية والسياسية) **"(Patria Ingallina, 2001,p24).**

4-1-1-التسيير الحضري:

أصبح التسيير الحضري عنصرا مهما في تطوير استدامة المدن و مدخلا واسعا لتحقيقها وذلك بتطوير الآليات والإمكانيات لتسيير المشاريع العمرانية وذلك بمراعاة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و ومواكبة عملية التطور والتكنولوجي الذي شهده العالم .

لذلك فان التسيير الحضري هي الأداة المناسبة لتجسيد الاستراتجيات المختلفة ومن استراتجيات المشروع العمراني وفق توجهات السياسة العمرانية التي تشرع لها ويضبط قوانينها التخطيط .

إذا فالتسيير هو ترجمة لتوجهات السياسة و لا يخرج عن نطاقها والتخطيط يقوم بعملية تجسيدها و ضبطها وتنظيمها .

لذلك فالتسيير الحضري هو الآلية التي تضبط ميكانيزمات عمل نشاطات و وظائف واهتمامات التي يعني بها مجال المدينة ، "هذا الأخير يحتوي على مجموعة من العمليات المنسقة والمتكاملة التي تشمل أساسا : التخطيط ن التسيير التوجيه و المراقبة ، فهو تحديد الأهداف و تنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها ويشكل التسيير من منظور حركي عملية دائرية ، تبدأ بتحديد الأهداف أي فرضا و لا يجوز اعتبار أنها عند الرقابة تنتهي ، فالرقابة لا بد و أن تكشف عن وجود انحرافات وتصحيحها و هذا يتطلب إجراء تعديلات جذرية أو طفيفة على السياسات والإجراءات و غيرها من الخطط أي أن الرقابة تعود من جديد إلى التخطيط وهكذا عملية دائرية .

"وقد ورث التسيير الحضري عدة الطرق و تقنيات من التسيير الخاص ما أدى إلى ازدواجية في التحول :

- الانتقال من النظرة الكمية إلى النظرة النوعية في التسيير و الإدارة لكي تتلاءم و تتكيف مع الاضطرابات المتزايدة في الجانب البيئي ، وهو التوجه الذي تم انتهاجه لتعويض الدورة الكلاسيكية لعملية التخطيط ، أين تحول دور الدولة من المخطط / المنفذ الموجه / المراقب ، ما أدى إلى ضرورة تبني أسلوب استراتيجي يجمع بين الرغبة الشاملة في إثبات الهوية القوية "identité forte" من جهة ومن جهة أخرى الانتقال من النظرة الكمية إلى النوعية أو الثنائية (إنتاج / جدوى).
- التطور التدريجي في تنمية أساليب المشاركة و القدرة التنافسية."
- مراعاة الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذ برامج المخططات ، وهذا تعتبر مؤشر هام للانجاز في مجال التسيير الحضري لمعرفة المناطق الحضرية ويفضل أن تكون الفترة الزمنية طويلة المدى حتى لا تتعرض المشاريع للفشل .
- مراعاة خصوصية الظروف المادية والمعنوية للمناطق الحضرية ، وهذا ما يؤدي إلى التمييز بين منطقة وأخرى و ذلك من حيث عدد السكان و الكثافة و درجة التخلف .

وقد أدت هذه المبادئ المستخدمة في التسيير هي الأخرى إلى اعتبارين :

- ضرورة إعطاء بعض المرونة في كيفية تصور المخطط أو خطة تتلاءم مع تقلبات الظروف و تنوع المطالب الاجتماعية ، فمفهوم المشروع الاستراتيجي يدعم هذا التوجه ، ويمثل إستراتيجية بين المدن كمحاولة لإبراز خصوصيتها .
- ضرورة تحقيق تخطيط شامل ومتماسك على نطاق أوسع و اكبر من المدينة ، وهو ما يتوافق وشمولية التخطيط الاستراتيجي ، التي تهدف إلى التأثير في المظهر الشامل للمجال ، و الذي يقود إلى معرفة أن مقياس البلدية غير كاف و بالتالي يجب البحث عن الشراكة بين البلديات التي لها نفس المصالح الاقتصادية ، لذلك فان التخطيط الاستراتيجي يتبنى منطق المحلية وتوسيع المقياس و الأخذ في الحسبان التجمع الحضري (أو مجموعة المدن المشكلة للوحدة العمرانية).

ومن كل هذا نستخلص أن " التسيير الحضري " هو المسؤول الرئيسي والعمود الفقري عن كل ما يحدث ويجري داخل المركز الحضري ، و يساهم بشكل كبير في النهوض بالمنطقة وتطوير إمكانياتها و مواردها و طاقاتها ، أي المتدخل الأول والمباشر في تنمية وتنشيط كل الوظائف والأعمال داخل المنطقة و الموجهة لها ولساكنيها .

2-1-4 منطق فوق البلدي : Supra communale

منطق فوق البلدية " شمولية التخطيط "ضروري لكن صعب التوفيق بينه وبين المنطقة المحلية ، فهما ثنائية متناقضة و متضاربة لأنها تحتوي تضارب بين التنمية والديناميكية التنافسية بين المدن المتنافسة "les villes rivales"من جهة ومن جهة أخرى تنفيذ تخطيط على مستوى فوق بلدي المشترك بين نفس المدن .

"ويبقى هذا التوجه دائما يشكل نقطة جدل ، لان الفاعلين المحليين الذين يتبنون أسلوب التخطيط الاستراتيجي يقوم على مصالح بلديتهم الخاصة ولا يعيرون اعتبارا للبلديات المجاورة ، في ضل غياب نظرة أو سياسة مشتركة بين البلديات "intercommunale "، فالنظرة المنفردة والأنانية للبلديات وصعوبة وضع إستراتجية للتنمية الشاملة تكون دائما كابح للوصول إلى صيرورة التخطيط في المقياس لفوق البلدي .

ولعدم وجود سياسة تبين الترابط بين بلديتين أو مجموعة من البلديات يخلف نوع من التنافس السلبي ، حيث تتحول مجموعة من البلديات إلى مراكز جذب دون تحديد واضح لقدراتها أو الخصوصيات التي تميز الطابع المحلي لها .

وهذا ما يؤثر سلبا على المدينة والمشاريع الموجهة لها بدرجة كبيرة ويخلق نوع من عدم التنظيم والتكامل داخل المركز ويؤدي إلى فوضى في التسيير والتخطيط .

ويتضح هذا بشكل كبير في المدن الجزائرية ، حيث يسيطر مبدأ أكثر خطورة من التنافس الغير موجه وهو " الهيمنة السياسية للبلديات" على حساب البلديات الأخرى ، وتحول هذه الخيرة إلى مناطق توسع دون مراعاة حق البلديات الأخرى في التصرف في مجالها نتيجة كون الأولى ذات مرتبة إدارية أعلى من البلديات الأخرى (ولاية/دائرة/بلدية)".

3-1-4-مشروع مدينة" projet de ville" :

ويسمى أيضا "الخطة الإستراتجية" ، حيث تعتبر التجربة الاسبانية من خلال مشروع (برشلونة 2000) من أوائل المخططات من هذا النوع ، وهو يتميز بخاصيتين أساسيتين هما : **(Patria Ingallina, 2001,p24-25)**

❖ ميزة المرونة التي تدفع إلى التحفيز والتشجيع المشاركة و إفساح المجال أمام الجهات العمومية الفاعلة وكذلك الخاصة ، على عكس المخطط العمراني التنظيمي الجامد (غير مرن) ، المعد حصريا من طرف السلطات المحلية (مقررين عموميين فقط).

سمحت تجربة برشلونة بإبراز في المقام الأول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية ، قبل الخيار المجالي "استخدام المجال"،حيث أصبح المشروع يشكل تعريف للطموحات وتوقعات سوسيو-اقتصادية معترف بها دائما من طرف جميع الإطراف الفاعلة في المناطق الحضرية على المدى البعيد ، حيث تم تحديد هذه الطموحات عن طريق التشخيص المعمق التحليل المتعدد (الاتجاهات ، نقاط قوة ،نقاط ضعف الإقليم)، وعن طريق البحث والتصور لتحديد مجموعة من السيناريوهات المحتملة للمستقبل ليتم اختيار أفضلها (التي يمكن أن تؤدي إلى مشروع شامل مستمد من المخطط الرئيسي ، والذي يعتبر أداة لها درجة معينة من المرونة لأنها توفر المبادئ التوجيهية العامة"

ولتنفيذ مشروع المدينة يجب الأخذ بعين الاعتبار مقياس أكثر اتساعا من المقياس البلدي (إيجاد ميكانيزمات واليات مشتركة بين البلديات المتجاورة ، مع مدن أخرى ومع القطاع الخاص) ، والمرور بسلسلة تدخلات توافق تلك الخاصية بمشروع المؤسسة والتي تتمثل في :

- تحديد الاختيارات .
- تثبيت الأهداف الموافقة.
- تحديد برامج التدخل و العمل في إطار السياسات القطاعية (السكن ،النقل..)

مع ضرورة التأكيد أن التحكم في مشروع المدينة يقوم على قابلية التنفيذ المالية "تمويلية " .

2-4-التخطيط الاستراتيجي من المقياس الشامل إلى المقياس المحلي :

نجح المشروع العمراني في الدمج بين التعريفات المتعلقة بالمشروع لاستراتيجي و بين مختلف المقاييس المفصلية للمشروع العمراني ببرمجة سلسلة من العمليات الغاية منها الوصول إلى مرحلة التخطيط العملياتي و إلى مرحلة المشروع النهائي(مشروع التجمع العمراني)، وهذا كله مبني على التجارب التي تمت في الدول التي اعتمدت سياسة المشروع العمراني الذي يتطلب الربط بين المشروع العمراني العام(المقياس الشامل) الذي يمثل الإطار المجالي المبنية عليه الدراسة و الانعكاسات المتخذة في تعيين مستقبل المدينة و اندماجه في الإدارة مع توافق التوجيهات العامة والأهداف المحلية (المقياس المحلي).

1-2-4 مشروع التجمع العمراني : projet d'agglomération

في مرحلة الثمانينات و بالضبط في 1980 كانت نقطة انطلاقة جديدة خاصة في أوربا ،حيث شهدت عملية تحول واتجاه جديد في سياسة التخطيط الشامل ،أين تم تعديل في إستراتجية التخطيط التقليدي من خلال إدخال سياسة التخطيط الاستراتيجي الموسعة على مستوى المدينة والتجمعات العمرانية ، وهذه المنهجية المتبعة تمثل مظاهر ومميزات جديدة بالمقارنة مع منهجية التفكير الكلاسيكي وتتميز أساسا بمظهرين أساسيين هما : **(Patria Ingallina, 2001,p29-30-31)**

❖ ضرورة التركيز وضبط "منظومة التشاور المؤسساتي فيما يتعلق بالعملية القانونية "

ويبين مشروع العمراني لمدينة "ليون" من خلال الدراسة التي تم إعدادها ضمن "المخطط التوجيهي للمجمعة الحضرية ليون" بوضوح هذا أين تم إعطاء للمناقشات بضرورة فتح المجال للتشاور والحوار بين مختلف الجهات الفاعلة (بالتركيز على تحديد رهانات التجمع العمراني ، والمحتوى من النقاشات التي تتم بين البلديات والسلطات المحلية المشكلة لمجمعة ليون)".

و يوجد مظهر آخر هام تم اعتماده في إعداد الدراسة أو المشروع حيث تم إعطاء دور الحوار للمسؤوليين والمنتخبين المحليين ذوي المؤهلات و القدرة على استخدام التقنية بين الفاعلين الاقتصاديين و الجهات المؤسساتية و مختلف مصالح الدولة ، و بالتالي هناك جديد وتحول في الأدوار بين الدولة والسلطات المحلية مما كان فترة الستينات (1960)من القرن الماضي " أين أصبحت الجماعات المحلية أكثر فاعلية وتدخل مما كانت عليه في السابق".

❖ ظهور مفهوم "المشروع" الذي يمثل صورة إستراتجية للبلدية أو عدة بلديات أي انه يعكس توجه ونظرة إستراتجية جديدة للمدينة والتجمع العمراني.

بمعنى أن إبراز مفهوم المشروع كوسيلة وأداة للخيار الاستراتيجي ضمن نظرة شاملة للمدينة ،لا تحقق فقط العامل المجالي لتوقيع الفعل الحضري ، بل توفر توقيعه لبقية عوامل المجال الحضري حيث تهدف هذه الإستراتجية إلى شمولية الفعل العمومي المحلي عوض الاختصاصية .

ومحاولة تجاوز تفكك الرهانات المحددة لوتيرة التخطيط المجالي لدى كل بلدية وكل قطاع ، وإعطاء شكل عام للفعل العمومي المشترك هي الفائدة الأساسية لهذه الإستراتجية .

فهذا الاتجاه من الأعلى إلى الأسفل في المستويات يرمي إلى تحقيق هدفين :

- إعطاء وتمديد الترابط بيم الأجزاء الحضرية التي تتطور وتواصل استقلاليتها " اللامركزية " وبالتالي فهي مهددة بتشتت أفعالها وفقدانها لهويتها الحضرية.
- التفكير في مشاريع أكثر استدامة في الوقت و قابلة للتوسع على مجموع المستويات مما يعطي قوة للتجمع الحضري للبلديات(Agglomeration)

تعتبر هذه المقاربة الشاملة للمجال الحضري بتوسعاته المحتملة ، تحد من النزاعات المعتادة بين البلديات وتسمح بتجنب التضارب والتصادم فيما بينها ،وتساعد على جمع القدرات حول مشروع شامل أكثر اتساعا و أكثر توافقية و نجاعة ، فهو فعلا ما تسعى إليه إستراتجية مشروع التجمع العمراني ، من خلال مبدأ التشاور الذي أصبح ضرورة ملحة وحتمية لصياغة الجوانب القانونية للمخططات التوجيهية ،إذ يمثل هذا التطور التحول الفكري في أدوات التعمير وإعطاءها الأولوية على انه عملية بدل أن تكون إجراء .

إذ تفضل هذه العملية منهج التشاور والتشارك في البعد الاقتصادي والاجتماعي للإقليم عوض البعد المجالي ، أي أن اعتبار الإقليم كوحدة اقتصادية و اجتماعية متكاملة عوض النظرة المجالية التي تبرز انفصال المجالات عن بعضها و بالتالي ظهور النزعة الفردية من جديد ،أي انه يجب على رؤساء البلديات تجنب المشاكل المجالية وتغليب العمل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للإقليم المشترك .

5- المتدخلون في المشروع العمراني :

يتنوع المتدخلون في المشاريع الحضرية باختلاف المهام والدور حسب الوظيفة والرتبة الإدارية والتمثيل المجتمعي، وكذلك باختلاف المراحل التي يمر بها المشروع الحضري، ومن هنا يمكن حصر المتدخلين في:

1-5 المتدخل الاقتصادي : يتمثل في الشركات التي تساهم في تطوير المدينة عن طريق قدرتها المالية و التشجيع على الاستثمار الذي يزيد من جاذبية المدينة.

2-5 المتدخل السياسي : يتمثل في الدولة و السلطات المحلية, التي تساهم في اتخاذ القرارات التي تخص الجانب الحضري و وضع القواعد ومخططات التعمير, و له عدة مستويات (وطني, جهوي, محلي) .

3-5 المتخلين المختصين في المجال : وهم الذين يوجهون تنظيم المجال في جميع مظاهره, ويتعلق بالمهندس المعماري العمراني.....وهذا بالتنسيق مع المتدخل السياسي والاقتصادي .

4-5 متدخلين القطاع الخاص : و هم

- **متدخلين جماعيين** في المدينة : وتتمثل في الجمعيات بمختلف أطيافها فهي تشكل قوة ضغط و تنظيم من أجل الوصول الى الهدف المنشود .
- **المستعملين :** منذ وقت طويل همش مستعملي المدينة, حيث كان مجرد معلومة رقمية, وفي الوقت الراهن يسعى الى استرجاع مكانته كمتدخل حضري قادر على التأثير في مجاله .

6- المشروع العمراني و استراتجيات التسيير :

تجسيد المدينة في ميدان الانتاج الحضري يكون من خلال الربط بين عدة عمليات و مقاييس بهدف تحقيق التوافق بين المشروع العمراني و المجتمع المحلي, و من أجل ضمان حسن سيرورة و متابعة المشروع العمراني تتدخل أربعة مستويات : (الشكل رقم 01)

المصدر : معالجة الباحث

الخاتمة :

أدى ظهور المشروع العمراني إلى صيرورة من التحولات و الممارسات التخطيطية التي مع مرور الوقت و احتكاكها مع المدن نتج ما يعرف بالمشروع العمراني الشامل (المشروع الاستراتيجي) الخاص بالتجمعات العمرانية ، فهو لا يأتي بشكل جامد ولكن يندرج تحت مجموعة من التخصصات و القدرات لتحقيق الأبعاد الكبرى للمدينة .

فالمشروع العمراني ممارسة تخطيطية مفتوحة ومرنة تسمح بفتح المجال لإشراك العديد من الفاعلين ، فهو توجه جديد في سياسات التخطيط الحضري ويمثل الانتقال من الشكل التقليدي للفكر العمراني إلى تفكير أكثر انفتاحا واقل جمودا ،وهو بذلك يعتبر عملية تخطيطية تضمن عدم استنزاف موارد المدينة وتراعي التحولات الحضرية، ودلك بالانطلاق من قاعدة هرم التخطيط الحضري بالمشاركة الفعالة والفعلية للمتدخلين في المدينة لتحقيق أفضل جدوى عمرانية ،ولا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على أسس وقواعد علمية صحيحة مبنية على المعلومات الدقيقة و التخطيط المدروس الذي يراعي جميع الجوانب المؤثرة (مباشرة أو غير مباشرة)، وهذا بغية تطوير مدننا وتنميتها وفق إستراتجية مدروسة تضمن تلبية الحاجيات الآنية وتراعي متطلبات الغد.

حيث يعد التخطيط وسيلة أساسية للتحكم و تنظيم المجال وفق قواعد و أصول مرسومة و محددة و عدم ترك المدينة تحت أهواء أفراد ها بغية الحفاظ على جمال و تنسيق المباني و بالتالي استدامة مدننا و لا يتم هذا المفهوم إلا إذا راعى المشروع العمراني بأبعاده و مستوياته التي سلف ذكرها أن البيئة مسؤولية كل المتدخلين في تسيير هذا المشروع ، و من الملاحظ أن تعدد التقنيات بتعدد الاختصاصات تقنية، تهيئة، بناء، إيكولوجية، تعطي لمفهوم المشروع العمراني أكثر شمولية ودقة في نفس الوقت.

يعتبر المشروع العمراني آلية جديدة تعتمد على ادماج مختلف الابعاد و الفاعلين والحد من المركزية في التسيير الحضري وهذا ما ساهم في معالجة المشاكل التي تعاني منها المدينة عن طريق مرونته وإلمامه بجميع الجوانب المختلفة (جانب اقتصادي, جانب اجتماعيي جانب عمراني وبيئي .....) و التحكم في التحديات التي تواجه تسيير النظام الحضري وهذا بالوقوف على النقاط التالية :

- استعمال طرق جديدة و الانفتاح على انشغالات السكان.
- خلق فضاء متناسق ومتجانس
- التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في المدينة
- التحكم في تسيير كل العناصر التي ترتكز عليها حياة سكان المدينة
- وضع حوار و مشاركة حقيقية لاسترجاع احساس الفرد بانتمائه الى حيزه المعيشي .

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب :

حيدر عباس.تخطيط المدن والقرى ،مركز دلتا للطباعة، الطبعة الأولى.

البحوث والدراسات :

بيبيمون، وليد."التلاحم الحضري و انعكاساتها المجالية حالة مدينتي باتنة و تازولت".رسالة ماجستير منشورة .باتنة : معهد الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية جامعة الحاج لخضر، 2012.ص76

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

الكتب :

- **M asbounji.A.** " Le Projet Urbain EN France",moniteur, paris, 2002,p.23-
- **Pierre Merlin**. Françoise Choay " Dictinnaire de l'urbanisme et de l'aménagement", 2eme èdition,2009,p.648

- **Patricia Ingallina**.,que sais-je? Le projet urbain, 1 édition, France,2001**,**p.15-31

- **Sokollof- B**. "Le Projet Urbain De Barcelone spécifie et modalités de réalisation" institut de la méditerrania. GRERBAM-ETSAB. Barcelone,2000,p.51-61

البحوث والدراسات :

- **Boufenara Karima**. "la réhabilitation comme processus du projet urbain, cas de Constantine" université de Constantine. 2008, P.20-40

- **Siham Bestandji**. « Rites thérapeutiques et bien-être spirituel. Ancrages et résurgences. Pour un projet urbain de tourisme pèlerin», thèse de magistère, Constantine, 2008,p175

المشروع العمراني آلية جديدة للتسيير الحضري

حجاب مداني طالب دكتوراه 1 أ.د. تاشريفت عبد المالك استاذ محاضر أ 2

2,1 معهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة محمد بوضياف - المسيلة

***e-mail* :HADJAB28GTU@GMAIL.COM**

Tacherifate Abdelmalek@Hotmail.com

Axe Gestion des infrastructures urbaines et des services publics.

ملخص

عرفت المنظومة العمرانية للمدن الجزائرية تطورا و نموا سريعا وهذا ما فرض عدة اعتبارات تخطيطية منها الاعتبارات البيئية التي تعتبر الإطار العام للتنمية.

والعمران هو الذي يبين تطور المدينة ومستوى تحضرها ولهذا الغرض تسعى الدول لوضع سياسة عمرانية تساهم في إبراز الوجه الأحسن للمدينة عن طريق التنمية المحلية لأن قراراتها تعرف التطبيق على هذا المستوى عن طرق أدوات التخطيط التي تكون في مجملها ذات طابع تقني إلا أن عملية ضبطها وتسييرها يقتضي صدور نصوص قانونية ترتبط بمدى ملائمة المشاريع العمرانية للبيئة التي تقام عليها و مدى توافقها مع الاعتبارات البيئية ، خاصة بعد إن أدت المشكلات البيئية إلى إعاقة حركة وتوسع المدن، نتيجة تداخل مختلف عناصر ووظائف المدينة وخاصة مشاريعها العمرانية، ذلك ما فرض القيام بتحليل ودراسة هذه المشاريع داخل المدينة من منظور بيئي.

والجزائر لم تخرج عن هذا المسار فمنذ الاستقلال أصدرت العديد من النصوص القانونية من أجل تنظيم العمران ومنحه نسق جمالي يعبر عن الهوية الجزائرية ولكن المشاريع العمرانية في مدننا لانعكس الصورة الحقيقية التي تتطلبها الحياة الحضرية والتي تلبي مختلف متطلبات مستعملي الوسط الحضري.

فبرغم من كل هذه المحاولات التي تسعى جاهدة لإيجاد حلول عملية وواقعية للمشاكل المتعلقة بالمشاريع العمرانية خاصة منها الجانب البيئي الذي يستحق منا الاهتمام و يتطلب إجراء ذلك توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع العمرانية والجوانب الصحية والبيئية لهذه المشاريع وكذلك تفادى كافة السلبيات الممكن حدوثها نتيجة إقامة بعض المشاريع التنموية وذلك بالأخذ في الاعتبار حالة البيئة بعد وقبل إقامة مختلف هذه المشاريع شأنها في ذلك شأن دراسة الجانب الاقتصادي لإقامة مثل هذه المشاريع ، بل إن جانب البيئي للمشاريع التنموية يفوق في الأهمية الجانب الاقتصادي حيث أن الآثار البيئية للمشاريع قد يصعب تقييمها ماديا بسبب تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية في هذا التقييم حيث أن العوامل البيئية أو الآثار البيئية السيئة لوجود بعض مشاريع العمرانية لا يمكن تقدير الأضرار الناتجة عنها ماديا بسبب البعد غير المنظور على الصحة العامة لهذه الآثار.

وتعود هذه المشاكل إلى أسباب منها نقص التخطيط في ميدان العمران والمشاريع العمرانية وعدم مراعاة أدوات التهيئة والتعمير كأدوات قانونية.

مقدمة :

عرف المشروع العمراني تطور و اهتمام كبير في الحقبة الأخيرة وهذا راجع لمجموع المعاني التي تساهم و تساعد في تطور المدن وذلك من خلال الصورة المستقبلية التي يرسمها وفق توجهات البيئة المستدامة .

ولتحقيق هذا لن يكون إلا بتطوير الآليات والقوانين التي تساهم في نجاح المشروع العمراني مراعين بذلك جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويجب أن تكون هناك إرادة سياسية تساعد في رصد الإمكانيات البشرية والمادية من اجل تحقيق الهدف المنشود بعيدا عن التصورات المبنية عن الأحلام وتخيلات الغير قابلة للتجسيد و دون الإخلال بمبادئ التنمية المستدامة وخاصة الجانب البيئي منها لان أي ضرر يصيب هذا الجانب يعود بالسلب عل جميع الجوانب وعلى كل ما يحيط به و لأنها هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان .

ومن هنا فان المشروع العمراني هو كبديل لعملية التخطيط التقليدي للمدن لأنه عملية مرنة وأكثر انفتاحا لخلق مجال متجانس ومتوازن في ظل إستراتجية شاملة ومتكاملة ولا يمكن تجسيد إلا بالمشاركة الفعالة للمواطنين وعمليات التفاوض بين مختلف المتدخلين.

و تماشيا مع هذه المنطلقات التحليلية نبلور سؤال الانطلاقة كالتالي:

هل يستطيع المشروع العمراني كآلية جديدة تعتمد على ادماج مختلف الابعاد و الفاعلين والحد من المركزية في التسيير الحضري أن يعالج المشاكل التي تعاني منها المدينة ؟

المشروع العمراني :

ظهر المشروع العمراني بعد الحرب العالمية الثانية وهذا نتيجة المشاكل التي كانت تتخبط فيها المدن و تفاقمها ما أدى إلى التفكير في إيجاد الحلول المناسبة لها ،وقد ساعدت النظرة الاستشرافية التي يعطيها المشروع العمراني في تطوره وتزايد الاهتمام به في الفترة الأخيرة ليصبح أكثر استعمالا في مجال التخطيط وقد تم استبدال مفهوم المخطط "Plan" الذي كان يستعمل بشكل كبير من طرف الفاعلين في مجال التهيئة والتعمير بمصطلح المشروع العمراني "Project Urban"وهذه الازدواجية في إعادة التسمية "المشروع" و"العمراني"أنتجت نوع من الغموض في المفهوم . وقد عرفه سوكولوف بأنه " عملية رئيسية حاملة لصورة ينبغي أن تحفز عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية و الحضرية المتسارعة "(**Sokollof- B , 2000,p51-61**) .

السياق التاريخي للمشروع العمراني:

ظهر المشروع العمراني بعد الحرب العالمية الثانية وهذا نتيجة المشاكل التي كانت تتخبط فيها المدن و تفاقمها ما أدى إلى التفكير في إيجاد الحلول المناسبة لها ،وقد ساعدت النظرة الاستشرافية التي يعطيها المشروع العمراني في تطوره وتزايد الاهتمام به في الفترة الأخيرة ليصبح أكثر استعمالا في مجال التخطيط وقد تم استبدال مفهوم المخطط "Plan" الذي كان يستعمل بشكل كبير من طرف الفاعلين في مجال التهيئة والتعمير بمصطلح المشروع العمراني "Project Urban"وهذه الازدواجية في إعادة التسمية "المشروع" و"العمراني"أنتجت نوع من الغموض في المفهوم .

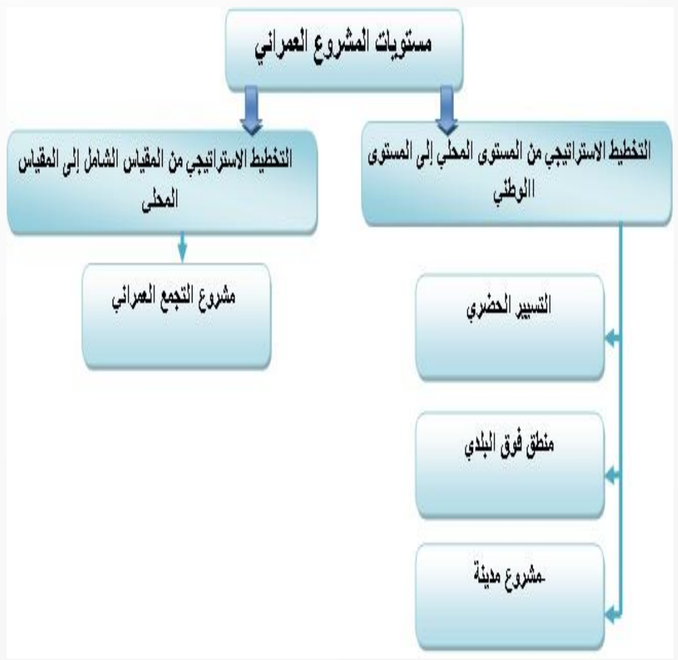

المشروع العمراني واستراتجيات التسيير:

تجسيد المدينة في ميدان الانتاج الحضري يكون من خلال الربط بين عدة عمليات و مقاييس بهدف تحقيق التوافق بين المشروع العمراني و المجتمع المحلي، و من أجل ضمان حسن سيرورة و متابعة المشروع العمراني تتدخل أربعة مستويات :

المتدخلين في المشروع العمراني :

يتنوع المتدخلون في المشاريع الحضرية باختلاف المهام والدور حسب الوظيفة والرتبة الإدارية والتمثيل المجتمعي، وكذلك باختلاف المراحل التي يمر بها المشروع الحضري، ومن هنا يمكن حصر المتدخلين في:

- **المتدخل الاقتصادي :** يتمثل في الشركات التي تساهم في تطوير المدينة عن طريق قدرتها المالية و التشجيع على الاستثمار الذي يزيد من جاذبية المدينة.
- **المتدخل السياسي :** يتمثل في الدولة و السلطات المحلية، التي تساهم في اتخاذ القرارات التي تخص الجانب الحضري و وضع القواعد ومخططات التعمير، و له عدة مستويات (وطني، جهوي، محلي) .
- **المتدخلين المختصين في المجال :** وهم الذين يوجهون تنظيم المجال في جميع مظاهره، ويتعلق بالمهندس المعماري العمراني.....وهذا بالتنسيق مع المتدخل السياسي والاقتصادي
- **متدخلين القطاع الخاص :** و هم

•**متدخلين جماعيين في المدينة :** وتتمثل في الجمعيات بمختلف أطيافها فهي تشكل قوة ضغط و تنظيم من أجل الوصول الى الهدف المنشود .

•**المستعملين :** منذ وقت طويل همش مستعملي المدينة، حيث كان مجرد معلومة رقمية، وفي الوقت الراهن يسعى الى استرجاع مكانته كمتدخل حضري قادر على التأثير في مجاله .

ملخص

يعتبر المشروع العمراني آلية جديدة تعتمد على ادماج مختلف الابعاد و الفاعلين والحد من المركزية في التسيير الحضري وهذا ما ساهم في معالجة المشاكل التي تعاني منها المدينة عن طريق مرونته وإلمامه بجميع الجوانب المختلفة (جانب اقتصادي، جانب اجتماعي جانب عمراني وبيئي .....) و التحكم في التحديات التي تواجه تسيير النظام الحضري وهذا بالوقوف على النقاط التالية :

1- استعمال طرق جديدة و الانفتاح على انشغالات السكان.
2- خلق فضاء متناسق ومتجانس
3- التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في المدينة
4- التحكم في تسيير كل العناصر التي ترتكز عليها حياة سكان المدينة
5- وضع حوار و مشاركة حقيقية لاسترجاع احساس الفرد بانتمائه الى حيزه المعيشي .

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب :

حيدر عباس.تخطيط المدن والقرى ،مركز دلتا للطباعة، الطبعة الأولى.

البحوث والدراسات :

بيبيمون، وليد."التلاحم الحضري و انعكاساتها المجالية حالة مدينتي باتنة و تازولت".رسالة ماجستير منشورة .باتنة : معهد الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية جامعة الحاج لخضر، 2012.ص76

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

الكتب :

- M asbounji.A. " Le Projet Urbain EN France",moniteur, paris, 2002,p.23
- Pierre Merlin. Françoise Choay " Dictinnaire de l'urbanisme et de l'aménagement", 2eme èdition,2009,p.648
- Patricia Ingallina.,que sais-je? Le projet urbain, 1 édition, France,2001,p.15-31
- Sokollof- B. "Le Projet Urbain De Barcelone spécifie et modalités de réalisation" institut de la méditerrania. GRERBAM-ETSAB. Barcelone,2000,p.51-61

البحوث والدراسات :

- Boufenara Karima. "la réhabilitation comme processus du projet urbain, cas de Constantine" université de Constantine. 2008, P.20-40
- Siham Bestandji. « Rites thérapeutiques et bien-être spirituel. Ancrages et résurgences. Pour un projet urbain de tourisme pèlerin», thèse de magistère, Constantine, 2008,p175